THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /167/ المعنون:

"تقرير لجنة العلاقة مع البلد المضيف"

الملحق الدبلوماسي: ايلي عهد الطرشة
Attaché: Elie Ahed Altarsha

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2021/11/09

السيدة الرئيس،

ينضم وفد بلادي إلى بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية، كما اطلع وفدي على تقرير لجنة العلاقة مع البلد المضيف الصادر بالوثيقة رقم (A/76/26)، ويود أن يتقدم بالملاحظات التالية:

تؤكد الجمهورية العربية السورية على موقفها الثابت في دعم ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإيمانها بالدبلوماسية والحوار، وتعزيز التعددية التي تتيح للمجتمع الدولي فرصة الالتقاء والعمل معاً بروح من التفاهم والتعاون الدوليين. ولذلك فإنها ترى أنه من الهام توفير ظروف ملائمة للوفود والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، ودعمها للاضطلاع بمسؤولياتها على نحوٍ كاملٍ وفعالٍ.

إن إحدى الوثائق الهامة والناظمة لعمل منظمة الأمم المتحدة هي اتفاقية المقر للعام 1947، والتي تضمن للبعثات الدائمة أداء مهامها على أكمل وجهٍ وفي أفضل الظروف على أراضي البلد المضيف، وبالتالي إن استقبال المقر الرئيسي للمنظمة على أراضي دولة معينة إنما هي مسؤولية كبيرة لا بد من تحمّلها وضمان حسن سير عملها من قبل حكومة البلد المضيف على النحو الأمثل، مع الاحترام الكامل للامتيازات والحصانات الدبلوماسية التي تتمتع بها الوفود – وفقاً لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946 – والتي لا يمكن إخضاعها لأي قيودٍ تنشأ عن العلاقات الثنائية مع البلد المضيف. وهنا يذكر وفدي بما جاء في تقرير المستشار القانوني للمنظمة، **واقتبس** "أن اتفاق المقر لا يمكن تطبيقه بطريقة تمييزية، ولا مجال لتطبيق تدابير قائمة على المعاملة بالمثل في إطار المعاملة التي تُمنح للبعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك" **انتهى الاقتباس.**

السيدة الرئيس..

لقد دأبت حكومة البلد المضيف منذ عدة سنوات على فرض مجموعة من القيود والتدابير التمييزية وغير الودية على وفود عدد من الدول، بما فيها وفد بلادي، وعليه نشير إلى التالي:

أولاً: تقوم سلطات البلد المضيف بمنح أعضاء الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية وأفراد عائلاتهم تأشيرات دخول أو إقامة صالحة لمدة ستة أشهر وسفرة واحدة، ويستغرق تجديدها فترة طويلة وصلت في مراحل معينة إلى عدة أشهر، الأمر الذي يفرض علينا عوائق في مجال السفر لأغراض مهنية أو شخصية أو في الحالات الطارئة كوفاة أحد الأقارب، ويضع عراقيل جديّة أمام أعضاء الوفد في تأديتهم لعملهم. إن تذرّع حكومة البلد المضيف بجائحة كوفيد-19 في تأخرها بإصدار هذه التأشيرات أمر غير دقيق، خاصة وأن تلك الممارسات جرت قبل تفشّي الجائحة بسنوات. وعليه يطلب وفدي من السادة رئيس وأعضاء اللجنة بالضغط على حكومة البلد المضيف منح تأشيرات دخولٍ لفترات أطول وسفرات متعددة أسوةً بباقي الوفود. الأمر الذي سيخفف ضغط العمل عن المسؤولين عن إصدار وتجديد تلك التأشيرات.

ثانياً: فرضت حكومة البلد المضيف منذ العام 2017 تقييداً لحركة أعضاء الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية وأفراد عائلاتهم بدائرة محيطها 25 ميل، وهو ما يؤثر على الدبلوماسي المعني، وبشكلٍ أكبر على أفراد عائلته الذين يواجهون عقاباً واحتجازاً وتقييداً لحريتهم في الحركة لا لسبب إلا لأنهم عائلة دبلوماسي. إن تذرّع حكومة البلد المضيف بالأسباب الأمنية وراء هذه القيود إنما يعتبر انتهاكاً للامتيازات والحصانات التي تؤكد عليها جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وخروجاً عن قواعد الاحترام وأصول التعاملات الدبلوماسية. كما أن الحديث عن وجود إعفاءات الإنسانية لم يتم لمسه بشكل حقيقي من قبلنا، حيث تم رفض الكم الأكبر من الطلبات التي تم تقديمها من قبل عدد من أعضاء الوفد.

ثالثاً: يرحب وفدي بالتوصية التي قدمتها لجنة العلاقة مع البلد المضيف إلى الأمين العام لاتخاذ الخطوات المناسبة بموجب البند 21 من اتفاقية المقر، وهو الخيار الوحيد المتبقي لحل المسائل المعروضة على اللجنة، خاصة وأن الفترة الزمنية المعقولة والمحدودة من أجل إنهاء الخلاف بين البلد المضيف والأمم المتحدة على تفسير وتطبيق اتفاق المقر، قد انقضت فعلاً.

لقد آن الأوان لهذه اللجنة لأن تضع حداً لمختلف أنواع الخروقات والانتهاكات التي ترتكبها حكومة البلد المضيف بحق بعض الوفود الدائمة في نيويورك، من تأخير إصدار التأشيرات، إلى الطرد غير المبرر للدبلوماسيين المعتمدين، ومصادرة الممتلكات والعقارات، وعرقلة سير الحقائب الدبلوماسية، وتراخيها في ضمان أمن وسلامة البعثات والوفود الزائرة، وإعاقة فتح الحسابات المصرفية والتي تُفضي إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المنظمة، وبالتالي حرمانها من الحق في التصويت.

ختاماً.. إن استضافة مقر الأمم المتحدة يعد امتيازاً مرموقاً ومسؤولية رفيعة المستوى، ونتطلع لالتزام البلد باحترام قواعد القانون الدولي، وأصول المعاملات الدبلوماسية، والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية، وعدم التعسف في استخدام استضافتها لمقر المنظمة للإضرار بدبلوماسيي دول بعينها أو تقييد حقوق زوجاتهم وأطفالهم في التنقل والحياة الكريمة.

شكراً السيدة الرئيس..